

totfim

الرادة صحيحة لان الرادة شرط محتتها وجود العلم بالمراد والقدره عليه فلو وجد العلم والقدره بمحتوا  
ما يتوقف عليه صحت الرادة للصعود الى السماء وكل احوال اهل الجنة فان شقوة هم صحيحة فلا تقع  
الا ما تقتضيه فطرة فلا يشترى احد من اهل الجنة وليس من الدنيا مقام النبوة لما قلنا وان  
كان يعرف ان مقامها اعلى من مقامه كما ان المستقيم لا يريد السماء وان كان يعرف انه اعلى من مكان  
فالشقوة لهم مبسوطة في كل شئ الا انها شقوة صحيحة وارادة مستقيمة ولا يكون غير الطهارة  
اهل الجنة عن التركيبات والاعراض والاعراض والنسب الغريبة كما قلنا وهذا هو الصافي  
لهم من شقوة ما ليس لهم واعلم هذا الله اني كما علمت من تشويش البال واصلة والاحول  
فيما لا يحتمل المقام والمقال ولكن لا يسقط الميوس بالمعصية والى ذلك ترجع الامور وكتب  
مولفها العبد المسكين احمد بن زين الدين ابن ابراهيم الاصماني في الثامن عشر من رجب  
الحرام يوم الجمعة سنة ثلث عشرة ومائتين والف من الهجرة وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين الذي فتق قلوب عباده المؤمنين وفتح عيون بصائريهم لمشاهد  
الحق المبين وصرف ارواحهم عن شواغل هذه الدار وباشروا روح اليقين فاستوى  
لذلك نومهم ويقظتهم في المعانيات واليقين وحفظ الله بداره خواطرهم في ذلك عن  
نقايط التخييل وكانوا بذلك منار السائرين وقدوة المقتدين وصلى الله على محمد  
خاتم النبيين وآله الطاهرين وسادة العباد وفي الدنيا والآخرة امانا بعد فيقول العبد المسكين  
احمد بن زين الدين الاصماني اني شيخنا وحاوي الفخر والوفاء ومشتف الاذن والعين و  
نارة الان والابن واغلو ط الكون في دين وجللى المعنى والغبين ومروج المذهب بلومين و  
مجدد دوائه على راس الاف والمائتين ومن قبل الزلزل ومقيم الود من البين شيئا في علوم  
الدارين والمعلم في السياستين شيخنا الشيخ ابن المرحوم المقدس المجدد الشيخ محمد بن المبرور  
الاسعد الشيخ احمد عصقود الداروى الصالح الله تعالى احواله وبلغه اصسن امانه في مبدئه  
وصاله بمحمد وآله واي كان والاه المذكور نا ولاخاه الشيخ الاوشد الشيخ احمد اطل الله بقاتها  
اربع مسائل ليوصلها اليه فلما وصلت اليه قرأها وحفظ منها اثنتين فسلته ان يملتها على  
لا كتب عليها ما تيسر على حسب مقتضى فكتبت هذه المقالة تبرا كالحل منهم وتبقى ضالمودتهم



فان وافقت بالقبول فمن اقبالهم والا فالعاهر سثاني والقصور مكاني ولعمري لقد كانتنا  
مسئلتين عظيمتين قد اشتملت على مباحث دقيقة ومسائل وشيئة تنبئ عن علو المبدأ  
 وهو المنطق ووثاقة العاظمة وانما حضر عليهما ما سنبه الوارد من شوار والعوايد وتمت  
 هذه العال رسائل الهمم العليا في جواب مسائل التويها متوكلا على الله ولا حول ولا قوة الا  
واقول قبل الشروع بكلام لا بأس بذكر بعض الكلمات مما يناسب المقام في نصيح كثير من التويها  
 وهو ان التويها صادقة وقد دلت الاضمار على ذلك فجعل بعض العلماء الهاخيات فاستدلوا  
 واختلافهم في ذلك مما لا معنى له بعلوه ودال اضمار بذلك وان التويها الصادقة <sup>سبعين</sup> من  
 جنس من النبوة ولا التويها الصادقة يراها المؤمن لنفسه او يراها له اخوه المؤمن هي التي قال الله  
 تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لان الشيطان لا يتمثل في صورهم ولا في صورة  
 احد من شيعتهم فلان رسول الله صلى الله عليه واله قال من راني في منامه فقد راني لان  
 الشيطان لا يتمثل في صورتي ولا في صورة احد من اوصيائي ولا في صورة احد من شيعتهم ولان  
 التويها الصادقة جنس من سبعين جنس من النبوة هو وتاويل بعض العلماء المعنى التويها انما هي  
 ليقظة وان الصورة هي ما يرون من صورته وصفته في كتبهم وغير ذلك من التاويلات والاضلال  
 خيالات واوهام لا دليل عليها بل هي تخمينات في مقابلة النص كيف لا والاضلال تدل على ذلك  
 التاويل باليقظة ولا ينافي ذلك اختلاف صورته عند الناس لقولنا اننا ننقلب في الصور  
 كيف ما شاء الله من اوهام فقد راني الحديث بل الحق ما دل عليه ظاهر النص ولا حاجة في التاويل  
 الا ان هنا تنبيهها واحدا بنيل تلك الاوهام عند ذوي الافهام الذين يطلبون الحق للملك  
 العالم لا بكثرة الجلال والخصام والذين ينظرون الى المقال لا الى اوجال وهو ان ذكر النبي  
 واوصيائه وشيعتهم اذ جرى على قبال الموعود في نوم او يقظة هل للشيطان فيه نصيب او سلطان  
 على الذين امنوا وعلى ربهم يتوكلون يجزي الشيطان على التاويل بهم وشيعتهم فيمن لنا باذ الفصح  
 وتلك هي مادة التويها بل هي التويها وكل في اليقظة نعم اذا ولج في النفس غير دكرهم مما يتعلق باحوال  
 النفس والدنيا وغير ذلك مما ليس بذكرهم الشيطان فيه انما سلطانه على الذين يتولونه والذين  
 هم به مشركون وفي هذا كفاية لا ولي الا للباب وطالب الصواب ولا يفتتح اولوا الحجاب بالفجاء ولا  
 تضع الى من بضاعة قال فلان وقال فلان فان ذلك كما قال على عليه السلام عيون كدرة نفع

والعقل

بعضها في بعض ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نورنا فصرح بما قلنا ان هذه النور التي نحن  
بصددها حتى لا نعاجز من سبعين جزء من النبوة فاذا تم ذلك فنقول قال رحمه الله تعالى  
كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والا اسفل اعلى وكيف الذي يتحول عن ذاته ويتحول يخرج عن كونه  
ذاتا ام لا اقول هذه هي المسئلة الاولى من المسائلين وهي تشتمل على ثلث مسائل الثانية فرع  
الاول والثالثة فرع الثانية اما الاولى وهي قوله كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والا اسفل  
اعلى فتوجيه السؤال فيها ان القرعة حيث شرعت لكل امرئ شكل كان مقتضاها الحكم على الشيء  
من بين امثاله المتساوية للتبديل ذلك الحكم لولا القرعة خصصت بذلك في الظاهر ولم يكن  
متعينا له بل قد يكون هو الحكم عليه وقد يكون غيره في نفس الامر فيكون ذلك الحكم بحكمها  
وليس كل في الواقع او هو كل في الواقع مع تجويزه لغيره طاهر العلم التعييين الواقعي  
في الظاهر كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والا اسفل اعلى في الحالين والحجاب يحتاج الى  
تقديم كلمات في تحقيق الحكم على سبيل الاختصار والاقتصار وهو ان حكم الله في كل واقعة  
واحد لا اختلاف فيه ولا رفع ولا وضع ولا يعنى عليه في كل واقعة الامر اشهد الله خلق  
الاشياء وجرى عليها بواسطته احكامها وهو الحق عاودا وقل اعلمها اعراضها وابدالها في مواضعها  
فبطلانية الله له يحكم بما اراه الله وهو الحكم الواقعي او بدله او عوضه في مواضعها واوله  
الاشارة بقوله تعا فاسلكي سبيل ربك ذلكا هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب وهذا  
معنى النور لتفويض الوارث عنهم في الاضواء لتفويض القدرانية واما غير الحق تعالى عن الحكم  
الذين يقتبسون من تلك الانوار ويقتفون تلك الاثار فحيث كانوا مختلفين في الاضواء والاختلاف  
الطبايع والمخالفات عليهم باصلا والاضواء ابقاء منه عليهم وعلى عقيدتهم في دولة الفجار  
اختلفت باحكامهم فمن بذل جهده في طلب الحق من الكتاب والسنة بحجوة فهم وعقله الشرج  
غوب بالحكمة كما قال الصادق عليه السلام وهي العلم والعمل وصفاء من شرب العاداة والنقص  
والاجور على علم لم ينصب لها الشارع المنار يعوم ارضصوص بقرىها واشارة وتكلم الشرع  
في الاعتبار وانزل عن بصيرته الغبار واصبح عمود معياره على الانكسار ونظر بحض فمى المستنير لا  
بقواعله عليه بمعنى انه لا يصر في مفهومه ومعقوله اعتمادا على قواعد علمه تعالى ذلك فهو كما يحكم ربه  
الذي يعلم قلبه ويتيقن قبل ذلك قول على عاودا اليها حاكمها كما رواه في النهج فمن كان كذلك اصاب التيقن

الوجه



حكم الله الواقعي البدلي المتقلب في النصفين من طالبين الذين واليه الاشارة بقوله تعالى والذين  
جاهدوا فينا لنهذلهم سبلنا وان الله لمع الحسنيين والاحسان ما وصفت لك فافهم وهذا  
حكم الواقعي غير الحكم الواقعي الذي ذكرناه سابقا فان ذلك لا يخرج عن اهله ولا يكثر منه ولا  
تبدل وهذا يتكش وتختلف باختلاف قابلية فافهم وليس هذا قولا بالتصويب فان ذلك  
ينعمون ان حكم الله الواقعي يتكش ويختلف وكذلك بالانما يختلف صورة الواقعة في قلب  
العلماء من قلب حجة الله عايبا يختلف تلك القلوب لاختلاف الطبايع ولاختلاف ذلك الاشراق  
دفاعا عن الفسقة المحقة فافهم وانما قلنا ان ذلك المختلف واقعي لقرب الاحكام وثم انما عليه  
واقعا كالثواب والعقاب والطاعة والمعصية في الدنيا والاخرة ولو لم يكن واقعا لما ترتب  
عليه شئ في الواقع لان الدنيا والاخرة وهو قوله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهذلهم سبلنا  
وان الله لمع الحسنيين ما على الحسنيين من سبيل فان المخطئ لا يكون محسنا ولا يكون الله معه  
ومن ذلك القرعة فيما شرعت فيه مثلا لاستخراج الشاة الموطوءة الانسان من قطع اقام  
تعليم بعينها فقد استخرج بالقرعة شاة لم يكن موطوءة في نفس الامور فاذا حكم عليها بالذبح  
والحرق والموطوءة في الواقع يحكم عليها بالجل مع استمالة علم العلم لقد جعلت القرعة اعلى  
اسفل والاسفل اعلى والاصل في ذلك حكم الله الواقعي البدلي الجاري على لسان الحاكم فلا جعل الله  
اسفل والاسفل اعلى لا يختص بالقرعة بل ذلك جابر للحاكم الشرعي في كثير من الاحكام كارتفاع الكيل  
وكالته بعلو له ولم يبلغه في كثير من الاحكام وكامئة بن ورج امرأة المفقود بعد تلك الحدود  
ان بعد التزويج وغير ذلك كل ذلك احكام في الواقعي البدلي كما اذا خرجت من العدة  
ولم تنج ورج فان المشتم الا سبيل له عليها قال الشيخ له السبيل عليها وقال العلامة ان خرجت  
بطلاق الولى فلا سبيل له عليها ولا السبيل ان كان بامو الحاكم من غير طلاق فاذا عمل بك قول  
حاكم اليه الحكم وحصل من الحكم الكل التنازل كان كل منها حكم الله الواقعي البدلي ولو لم  
تكن احكاما في الواقع لما ظهر ذلك التنازل المتولد من التزويج ولم يكن مثل الاول من احكام الاخرة  
كما هو لو كان حكم الله الواقعي الذي لا يختلف لما اختلف ولا تكثر ولا تضع الى مقال من لم  
يعرف الحال واسمع لي قول امير المؤمنين عليه السلام ان العلم نقطة كثرها الحق قال النشأة  
من الاولى قوله كيف يحول اللذان عن ذاتية اقول تغير تسوال اذا حكمت القرعة مثلاً

على حوام في الواقع وبالعكس تحول الذاتي عن ذاتيته وذلك غي جابن الحسبي ان الاشياء في  
اصل خلقها على الالهال والاباحة حتى يرد عليها الامر والنهي وورود الامر والنهي عليها في معا  
مين الاول الحق وجودها فان خطاب الله اذا ورد على الخلق كان على حسب ما يقتضيه  
وصفها كما ان المظالم هو البهائي في زبدة تفعله الله بجمته وذلك على مثال ما قال الشاعر اوى  
الاصان عند الحردنيا وعند النذل منقصته وقما كقطر الماء في الاصلاف وتر وفي بطن الدقا  
صار وما وقد حققنا ذلك في سرنا على بصرة العلاقة واد الله اكي امه واحله مقامه ما لا مزيد  
عليه في التحقق واما اشرا بهذه الاشادة تحقيقا للتقسيم المقام الثاني ان الاشياء في عالم الكون  
في الاعيان والاجسام ظهرت على الاباحة بنقض القران والاضمار ويقوم الاعتبار فاذا ورد ال  
على شئ وجب واذا ورد النهي على شئ حرم فكان الوجوب والحرمة صفة للشئ لا ذاتية له وكل في المقام  
الاول وقد اشرا على ما ذكرنا براهين في كثير من مباحثاتنا وفي اجمية بعض المسائل فاذا تقرر ذلك  
فاعلم ان الحكم بالذاتي الاول الذي لا يتبدل ولا يتغير ولا يختلف لجة الله ولا يعلم من الخلق  
سواه لانه في لوح القدر والقضاء المحفوظ كما اشار اليه ع في موثقة الى ميم عن ابى جعفر عليه السلام  
قال قال على عليه السلام لو قصيدت بين اثنين بقضية ثم عاد الى من قابل لم امر دحا الله على القول  
الاول لان الحق لا يتغير واما الحكم الثاني الذي في لوح المحي والاثبات فهو ذلك الى العلماء ويرد حكمه  
وهو متكثر ويختلف ويختلف بتلكهم واختلافهم فبذلك يكون الذاتي يتحول عن ذاتيته الثانية  
المختلفة الاولى كما اشار اليه وجه الله في امر حكم القرعة وهذا هو الحق عن علم على ذلك الذي  
حكم الحاكم بغيره لزم حكمه ولو تغيرت كل ذاتية حكم الحاكم لما وجب الصوم على من راي هلال شهر  
رمضان وحده والناس مفطرون باس الحاكم اذ لم يثبت عنده وغير ذلك من الاحكام فالذاتي  
المحول عن ذاتيته هو الذاتية الثانية المتبدلة المتغيرة التي لا ثبات لها الا الحكم الحاكم المختلف  
نعم هو ذاتي واقعي كما قلنا انه حكم الله الواقعي بمعنى ترتيب احكام الدنيا والاخرة عليه واما قوله  
بالمختر الاول وهو الحكم الذاتي للوجود كما هو في انقلاب حقيقة الحقيقة اخري وليست الثانية  
من الاولى في شئ ولا عينها بل يكون بينهما تمام التباين فان العذرة اذا سئلت قال بالذاتي  
التراب عذرة بجال واما كان اصلا الاشياء مادة فامدة ولا تدخل في هذه الاكوان الا بالصورة  
فجئنت الاجناس بالصورة الحسنية وتنفع الانواع بالطور النوعية وتلتخص الاشياء بالصورة



الشخصية والاصحاح منوط بالاسماء والاسماء بالصورت ثم لما كان مراده الذاتي الثاني لانه هو بيان  
 جعل الاعلى اسفلا والاسفل اعلى على حكم القرعة نمت في السؤال عليه ولما شارك الاول في التسمية  
 والاقضاء الامكان الخاص بالنسب المعارضة بحكم الاول الممتنع لعدم وقوعه في الاصحاح المتبدلة  
 الثالثة قوله اعلى فلكه وببنة وبجولة يخرج عن كونه ذاتيا ام لا اقول ان جواب هذه المسئلة يعلم  
 مما سبق وهو انه يخرج عن الذاتية المتحول عنها لا غير كما من فلا حظا فان من عرف ما قلنا عرف  
 الجواب وعثر على محض الصواب الا ان في ذلك مباحث براهينها ليس هذا محلها والعارف لا يحتاج  
 اليها فان لكل حق حقيقة وعلى كل صواب نور وصلة الله على محمد واله الثانية قال  
 ظمنا لله ومسه وقدس نفسه مسئلة هل الظنون تدفع بالظنون وهل الظنون تتولد بالظنون  
 واذا تولدت عنها هل تبقى ظنونا او تنقلب سكوكا اقول وهذه المسئلة ايضا تشتمل على ثلث  
 مسائل كما الاولى الاولى وهل الظنون تدفع بالظنون اعلم ان المراد من الظن هو اتى اجماع الغير  
 المانع من التقيض ولو تجويز من جرى على ضياله وله مراتب بحسب مقاماتها اعلاها الظن  
 للمتاخم للعلم بل قد يسمى الاعتقاد المانع من التقيض عند المعتقل ظنا قال هذا الذي يظنون  
 انهم ملاقوا ربهم والهم اليه واجعون وانها وسيم بمسمى الى حمان فاذا تعارض الظنان عند  
 صحيح الظن وهو المحتمل في اثنين من ظان واحد واجتمعا في الخيال انقلبوا ضعفا وما هما  
 مرجوحا او شكال عدم مكان واجحية شئ وراجحية نقيضه في ان واحد من حيثيت واحدة حتى ان  
 ابا جعفر عليه السلام الظن بالنسبة الى ما هو اعلى منه شك كما في صحبة زيارة عنه عاصم قال له  
 فان ظننت انه قد صلبه ولم اتيقن ذلك فظنرت فلم ارسيا ثم صليت فرايت فيه قال تعس  
 ولا تعبد الصلواة قلت له قال لا لك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت وليس يلزم عليك  
 ان تنقض اليقين بالشك ابل فسمي الظن شكافا فان قلنا اما اود زيارته الشك وبني عنه يا  
 لظن وهو كشي في كلامهم قلنا استعماله في ذلك موجود ولكنه ظلالا والاصل في الاستعمال  
 الحقيقة ولا سيما مثل زيارة فانه يجري غالبا على العرف لا على اللغة وعرف المتشعبة بان الظن  
 من قسم الشك على انه ذكر في هذه المسئلة الشقوق الثلاثة ذكر العلم ولا فاجابه بالغسل وا  
 لاعادة وذكر الظن هذا فاجابه بما سمعت ثم ذكر الشك في اخرها فقال ان شككت في انه  
 اصابه مع ان في صحبة زيارة الاخرى عنده لا تنقضوا اليقين ابدا بالشك ولكم تنقضه بيقين



اخو فخر بنقضي اليقين فيما هو مثله ومادون اليقين شك وكثرة التعارض بينهما لا يخفى وفيه  
 عند اليقين ظاهر فاذا تعارض الظن ان رفع الاخرى الى الضعف ليقين الاخرى عند العمل اذا كان  
 باب اليقين وامكان النقيض لا يبطله لان الظن جهة عالم يكن مساويا فاذا ساواه كان شكا ان كانا من  
 واحد وبطل استدلال الاخر بمعارضته بعينه ان كانا من اثنين فقد ظهر بمعارض ان الظنون يتدفع  
 بالظنون كما قلنا الا قوى يدفع الاضعف والمتساويان من واحد ينقلبان شكا ويثرون ترددا  
 وتوقفا من اثنين يدفع ظن كل واحد ظن الاخر لانه عند الاخر وهم بالعكس والا نؤمن بالحكم الاول  
 في الواحد فيلزم كل منهما حكمه وان كانا كذلك الا انها لا تكاد تتحقق منهما عند احدهما لانه اذا  
 عارضه بظنه كان الاخر وهما والتم يكن ظنا بل هو شك فكل قلنا سا بقا ان مقامه نارا والذلة الى امه  
 اعلا من ان ليست قرينة عينية من مثل ذلك الثانية قوله وهل تولد الظنون من الظنون اشأ  
 ذلك الى ما ذكره بعض العلماء واورده على المجتهدين الذين يقولون ان الاجتهاد استقل غ  
 الوسع في تحصيل الظن بحكم شرعي من ان الاجتهاد اذا كان يحصل الظن بالحكم من الادلة الاربعة  
 الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وكلها انما تفيد الظن اما الكتاب فهو وان كان قطعي  
 الماتى فهو ظني الدلالة لكثرة المتشابه فيه والتقديم والتأخير والحذف على تقليد من عمل ما ورد في ذلك  
 من النصوص المتظاهرة على ظاهرها كما هو الظاهر حتى انه ورد في صحيفة هشام بن سالم انه سبعة عشر  
 الفاية وفي اخرى ثمانية عشر الفاية مع انه قد شتر الا ان ستة الف وستمائة وست وتسعون  
 اية وفي تفسير العياشي عن ميسر عن ابي جعفر عليه السلام قال لولا انه زيد في كتاب الله ونقص  
 ما خفي حقا على ذي الجحى ولو قد قلم قائمنا فنطق فصدقه القرآن وكاضار على عليه السلام  
 انه ما من شئ ابعد من العقول من تفسير القرآن وغير ذلك مما لا يكاد يدعى احد قطعي ولا لته  
 عن ثبت الدلالة بالاجتهاد فيها واما السنة فهي ظنية الماتى والدلالة اما الماتى فلا يثبت القطع  
 به الا بالتواتر ولم يرد فيها حديث متفق على تواتر لفظه نعم قيل في قوله من كذب على متعمدا  
 فليتبوء مقعده من النار انه من المتواتر واللبث في مجال واما الدلالة فقد يحصل من متواتر  
 وهو كثير في اخبارنا ما حصل على معناه الا ان دلالة على المعنى الذي انعقد عليه الاجماع انما تحققت  
 كل بالاجماع والا فقد وردت الروايات عن سائر البزيات علم في مواضع بما ينافي في حصول اليقين  
 منها مثل ما رواه في معالي الاجساد عن داود بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله ع انكم فقد الناس



اذا عرفتم معاني كلامنا ان الكلمة لتصرف على وجوه فلو شاء الانسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكلف  
 وسوى المفيد في كتاب الاختصاص والصفار في بصائر الدرجات باسنادهما عن عبد الغفار  
 الجازي عن المعبود الله عليه السلام قال اني لا تكلم على سبعين وجهاً في كلامي المخرج وبلسانها  
 عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اننا تكلم بالكلمة لها سبعون وجهاً لنا من كلامي المخرج  
 وفي البصائر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني لا تكلم بالكلمة لها سبعون  
 وجهاً ان شئت اضدت كذا وان شئت اضدت وغير ذلك مما يفيد هذا المعنى وقال الرضا عليه السلام  
 ان في اجزاءنا حكم الحكم القران ومتشابهة لكتاب القران فردوا متشابهها الى حكمها ولا يتبعوا  
 متشابهها فقتلوا فاذا كان الحال كذلك فعند اليقين منها وليس الا الظن على ما يظهر من اختلاف  
 الانظار وتباين الاعتبار فقد يكون الحكم عند احد متشابهاً ولولا ان الناظر الذي اليه النظر  
 متعبد بظنه كما قال اصحابنا ويثبت الظن لاحد الاقليل والارتفاع التكليف واما الاجماع فلا  
 يثبت عندكم الا اذا كشف عن دخل اقول المصعوم ع في احوال المجيبين ولا يعلم ذلك حتى يشاهد  
 جميع اهل العلم الذين في الدنيا في مشهد واحد في ان واحد وفي كل واحد منهم بقوله ويتفقون  
 على قول واحد بلا خلاف بل في الذكي انه لو جاز في جملة مظهر لذهب اهل الخلاف ان يكون هو الحق  
 ان يكون هو الامام ولقي انصار ذلك المذهب على سبيل التقيية اعتبر قوله في تحقق الاجماع  
 ولا يخفى ان مثل ذلك متعذر فلم يبق الا الاجماع المنقول وهو عند المحققين بحكم خبر الواحد  
 واذا قلنا الجواب العمل بخبر الواحد لم يند الا الظن واما دليل العقل فان العقل لا يصح استقلاله  
 في تأسيس الاحكام اتفاقاً واما في جميعها فلا بد من مستند وليس الا الكتاب والسنة  
 والاجماع وقد عرفت الكلام فيها فليعلم باعتباره استناده الى اصلها فلا يكون عنده الا الظن  
 فاذا كان الاجتهاد اياً حصل الظن عن هذه الظنون وكانت المقدمات ظنية كانت النتيجة  
 دائمة بين الظن لانها متولدة من الظن وبين الشك لان راجية النتيجة فرع راجية المقتضى  
 والفرع لا يساوي الاصل في التحقق لا تنبأه على اصله وعلية فيطرق عليه ما لا يطرق على الاصل  
 اذ وصية الفرع لا تدخل على الاصل ووصية الاصل وصية الفرع فاذا اعتبر اهل المقتضى في تحقيقها  
 والشك فيما زاد عليه ما كانت حجة شكاً وقد شاع في اخر كلامه الى ذلك تروى في الحال وامتناناً  
 للسؤال فقال فهل يتولد الاجتهاد من هذه الظنون واذا تولدت عنها فهل تبقى ظنوناً لا



من الظنون أو ينقلب شكاً لما يتطرق على الفرع كما هو الحال في الجواب بعد قطع النظر عما ذكره  
 العلماء في هذا المقام من النقص والبرام أو للقام يقتضيه عدم الفائدة في ذكره كما ذكره الأكثر  
 أن المجتهد إذا استفاد من تلك الأدلة الظنية ظناً بالحكم بعد امتحان بصيرته في تلك فهو  
 ممن يعيبي ظنهم تركب له من أول الشكّل الأول قياس وهو هذا ما أدى إليه اجتصادي وكما  
 كك فهو حكم الله في حق فالصغرى وحداثة والكبرى اجماعية من الأكثر فإذا سلمت  
 للمقدمتان كانت النتيجة قطعية والألزم تكليف ما لا يطاق على أنه قد تحقق في أصول الدين  
 ونطبق به الكتاب المبين أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها والوسع دون الطاقة فإذا أبدل الجهد  
 والاجتهاد استفرغ الوسع وبذل الجهد الذي هو غاية الطاقة فإذا بذل غاية جهده في طلب شيء  
 كما أمره الله تعالى ولم يتقن الاصابة لما يراود عنه على أنه تقديراً له يد منه القطعي أو الظني الذي  
 لم يكلف بغيره كان تكليفه بما لا يطاق بل يهدى سبيل ذلك كما وعد عز وجل قال تعالى والذين  
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين وإذا بذل جهده واحسن وكان الله  
 مع الصالحين بالعلم في حدودهم هذا لا في علم الأصول على الأصح القطعي بتعيين العمل بها  
 لا الظن ولا الظاهر فافهم وأما تصحيح الكبرى فلا كلام فيه وأما الكلام في الكبرى ومن تتبع  
 الاجتهاد وجاس خلال تلك الديار ونظر بصريح الاعتبار سلم الكبرى بلا انكار وراى أنه صو  
 ملا عنار لا من جهة الإجماع لكثرة المناقشة فيه وإن كان إثباته سهل بمعنى كشفه عن دخول  
 قول المعصوم أو معلومية مذهبه كما يظهر من آثارهم على أن المتوكل من الظنون قد تحققه القول  
 وتوكل عليه الامارات والشهرة وفيه ذلك حتى تخرجه عن الظن ويحصل بذلك علم عادى ولا  
 سيما المجتهد الذي هو شديد الاعتناء بتجصيل المرجحات من مظانها ولذلك استفرغ وسعه  
 بل قد جرى نظر ذلك في عادة المتقدمين من القطع بالخبر المحفوف بالقرائن حتى يخرج بذلك عن  
 لأحاد ويلحق بالتواتر وتلك القرائن وإن لم تحصل لنا الآن لبعدها عنها فقد يحصل لنا  
 ما يكفيها وذلك من تمام حجة الله على عباده ما دام التكليف وهذا التبديل من الامام الشيعة  
 وهو معنى قولهم ع اللهم ينتفعون فيغيثهم كما ينتفع الناس بالشمس إذا غيبت السحاب حتى  
 أن أباعد الله عليه السلام قال في الأرض لا تخلوا الأوفياء امامكم كما أن والمومنون  
 ردهم وإن نقصوا شيئاً الله لهم كما رواه الآدمي فأعلم الذين ولقد روى عنهم علماء معاً



ان ذلك الانقلاص هو التبديل باللا مابته واولى بذلك من جعلوه حاكما وحافظا للذهب  
وامروا شيعتهم بالاخذ عنه حتى تدول ودهم ويظهر مستورهم اللهم تجل فرجه وسقط فخره  
ولعله تغمد الله وجهه اعرض عن ذكر القطع ونعافل عنه فقلب الامر ظهري البطن تصعبا  
للسؤال حين اقتضاه الحال وانه يرى النظر كاهن اي البهائي في زبدته وعلى هذا فلا يوقا  
لم نجب السؤال بما يطابقه لان من قال ان القطع يتولد من الظن يقول ان الظن يتولد من  
الظن بالطريق الاولى على اننا نقول تلك الادلة ليست كلها ظنونا ولولا خوف الاطالة لشرحت  
الحال في كل ما شرنا يعني من كان له قلب والي التمتع وهو شهيد ثم على ما يظهر من السؤال لا  
نقول نعم ان الظنون تتولد من الظنون اذا كانت الامهات معتبرة لاعتبار ظن المولى الحكم  
وبراهين جميع ما ذكرنا واجوبه ما على ان يرد عليها مما يطول به الكلام فاعرضنا عنه لذلك  
لان الغافل تكفيه الاشارة فان لكل حق حقيقة وعلى كل جواب نوراً والجاهل لا ينتفع به  
عبارة بطوننا وظهورنا الشيخ من الثانية قال هـ واذا تولدت عنها فاضل بتقنونا  
او تنقلب سكوكا قل و اما قال واذا تولدت استعاضا بتقوى التولد لانيانه باذا  
دون ان كاهونا هو واعلم انها تبقى عالم يحصل لامهاتنا واصولها معارض اما بما وقع  
التدور والفهم الاضطراب كما امر في النصوص بذلك ان امكن لعدم المانع من العمل به او لوجوده  
او لاخذ بايها من باب التسليم اذا اضطر الى ذلك والا فلا ولي ان يذنب في سبيله الا قيل  
متمايكل واما راجح فيتبعين العمل بالاخيه فقلب الاقل شكاً كما تقدم وكما اشار اليه رحمه الله  
عليه جرد ذلك على نفع البال ودوام ملال واشتغال في قتل وقال وفي حال ووضغ ليلة  
الاثنين التاسعة والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة اصد عشر ومائتين بعد الالف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين عجل فيقول العبد المسكين احمد  
ابن زين الدين الاصافي ان من نعم الله سبحانه الجزيل على ان تشرفت ببعض التفرجات في  
المسائل الشرعية لشيخنا مرضي العلماء وذبذبة الحجاج جمال العصر ونا من الدنيا منتهى  
مطلب الحصول وباني الغرور على الاصول المولى الاخر والبلد والارض الشيخ جعفر بن  
المرحوم الشيخ حضرة ادام الله ظل بقاءه على العباد وحفظ لمهجته رعايته فغفر البلاء وانتم على

